تاريخ الإستلام: 2018/04/14 تاريخ القبول: 2018/12/29 تاريخ النشر: 2019/01/05

الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد

Participatory democracy is a new approach to activating citizen participation in light of the indicators of good governance

ط.د. مفيدة مقورة
جامعة قسنطينة–3

ملخص:

تعتبر الديمقراطية التشاركية أحد أهم الأهداف التي يسعى أي نظام سياسي لتحقيقها، وذلك تجسيدا للحكم الراشد، وما تحمله من قيم ذات أبعاد مختلفة مثل الشفافية وتكافئ الفرص والعدالة الاجتماعية وغيرها من مبادئ الحكم الراشد، حيث بدأت الدول تتجه نحو تعميم مجالات مشاركة المواطن وتنمية دوره من خلال إشراكه في عملية رسم السياسة العامة للبلاد، وعملية صنع القرارات والتدابير ذات الشأن العام، والذي تعود عليه بالدرجة الأولى.
الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، الحكم الراشد، المشاركة، الشفافية، المواطن.

ABSTRACT:

become one of an important principles which any political system seeks to realize it thus, it realize many values which has a different dimensions suchas, transparency, the equivalence of opportunities, social justice and…etc. the state began to escpand the domains of the Citizen participation and the developement of its roles within including it in operation of political country and making decision, it the least, the association Democracy realizes the benefit from one side and satisfies the Citizen from another side.
key words: The association Democracy, Good Governance , participation, transparency, The Citizen .

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

مقدمة:

شهد مفهوم الحكم الديمقراطي الكلاسيكي تغيرات عديدة نظرا للانتقادات المتكررة التي عرفها النظام النيابي الذي لم يعد قادرا على استيعاب وتمثيل المواطن كما ينبغي نظرا للتطورات المتسارعة التي أصبح العالم يعيشها اليوم والتي تطورت معها متطلبات ورغبات المواطن، حيث أصبح المواطن أكثر وعيا بحقوقه وواجباته الأمر الذي صعب من مهمة النواب في توصيل والتعبير عن آراءه ورغباته الى الجهات المسؤولة في النظام السياسي، أين بات من الضروري البحث عن البديل، وتعتبر الديمقراطية التشاركية أو الجوارية ألية جديدة يعبر المواطن من خلالها بصفة مباشرة عن رغباته كما تمكنه هذه الآلية من طرح وجهة نظره من خلال اقتراح سياسات والمشاركة في صنع القرارات ذات الشأن العام، حيث يصبح المواطن هنا مكون مهم من مكونات النظام السياسي، من هذا المنطلق يمكننا طرح **الإشكالية التالية:**

ما مدى نجاعة الديمقراطية التشاركية في تفعيل مشاركة المواطن على ضوء تطبيق مؤشرات الحكم الراشد؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات: ما هو الحكم الراشد ؟ وما هي أهم المبادئ التي جاء بها؟ ما المقصود بالديمقراطية التشاركية؟ وماهي الأسباب التي أدت الى اللجوء الى تبنيها؟ ما مدى فعالية الديمقراطية التشاركية كآلية جديدة في تعويض العجز الذي عرفه التمثيل النيابي؟

فرضية الدراسة: من أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة هذه الفرضيات التالية:

– كلما كان هناك تطبيق لمبادئ الحكم الراشد التي تتماشى مع نمط الديمقراطية التشاركية كان هناك تجسيد واقعي للمشاركة الفعالة للمواطنين.

– ضعف التمثيل النيابي الذي لم يعد يمثل المواطن تمثيلا فعالا أدى الى تبني الديمقراطية التشاركية. وعي المواطن بمدى استغلال صوته الانتخابي يجعله أكثر تأقلما مع تبني هذه الديمقراطية التشاركية التي يعتبر فيها المحرك الأساسي.

وعليه فان هذه الورقة البحثية تهدف الى تسليط الضوء على دور الديمقراطية التشاركية أو الجوارية كما يسميها البعض في تفعيل دور المواطن من خلال مشاركته المباشرة في رسم واقتراح السياسات العامة على المستوى المحلي دون وسيط وذلك تجسيدا لمختلف مبادئ الحكم الراشد الذي، حيث يعتبر المواطن المحرك الأساسي للعملية السياسية وهو أحد أهم أركان قيام الدولة وكل العمليات والمخططات وبرامج التنمية التي تقوم أي دولة فهي موجهة بالدرجة الأولى للمواطن.

ولغرض مناقشة هذا الموضوع قسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول: الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد إطار مفاهيمي، والمحور الثاني: نماذج ناجحة في تجربة الديمقراطية التشاركية، والمحور الثالث: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية وتفعيل ومشاركة المواطن على ضوء تطبيق مؤشرات الحكم الراشد.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد

المحور الأول: الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد إطار مفاهيمي.

أولا: مفهوم الديمقراطية التشاركية.

1- تعريف الديمقراطية التشاركية:

عرفت هذه الديمقراطية عدة تسميات فقد أصطلح على تسميتها في التجربة الانجليزية بـ: **الديمقراطية التداولية** *Démocratie Délibérative*، أما في ألمانيا فقد سمّيت بالديمقراطية المحلية *Démocratie Locale*، أما في فنزويلا فقد سميت بالديمقراطية التشاركية أما في **سويسرا فقد** اصطلح عليها اسم **الديمقراطية شبه المباشرة** *Démocratie Semi Directe*، أما في فرنسا فقد سميت بالديمقراطية الجوارية، وذلك بعد إقرار قانون سنة 2002 لمفهوم ديمقراطية القرب.

وتعرف الديمقراطية الجوارية على أنها : << المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل من الاعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين، وبالتالي فإن هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير اكبر >>، وهناك تعريف آخر للديمقراطية التشاركية قدمه **"جون ديوي"** حيث عرف الديمقراطية التشاركية باعتبارها:<< مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها >>.[1]

وتعتبر الديمقراطية التشاركية من بين المفاهيم التي شغلت الكثير من علماء السياسة، وفيها يشارك المواطنون مشاركة مباشرة لا من خلال نوابهم في رسم السياسات العامة وصنع القرار، لأن الشيء الأصيل في السياسة هو المشاركة وحق تقرير المصير من قبل مواطنين يتمتعون بالمساواة وأما الباقي فهي همجية واستبداد على حد قول أستاذ النظرية السياسية " **أندرو** أراتو ".[2] وهناك عدة دول ساهمت في تبني وتطوير هذا النوع من الديمقراطية (البرازيل، انجلترا، فرنسا، فنزويلا، سويسرا، المغرب).

وتعتبر البرازيل رائدة في تبني وتطبيق الديمقراطية الجوارية، أما فنزويلا فقد راهن الرئيس اليساري هيوغو تشافيز على دسترة" الديمقراطية التشاركية من منطلق العدالة الاجتماعية، بأن تشارك المجالس المحلية المواطنين والأسر وتستدعيهم

[1] نجيم مزيان، المقاربة التشاركية في مجال التشريع، في : ***http// :www.nador .com a 5116html&description*** تم تصفح الموقع يوم: 23/ 6/ 2016.

[2] زكرياء حريزي، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا–، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010،2011، ص.35.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

للمساهمة في تدبير السياسة العمومية وصياغة السياسات، تنفيذها متابعتها، مراقبتها وتقييمها، على كافة الأصعدة: التربوية، الصحية، الغذائية والتموينية، التجهيز، النقل، الخدمات العمومية الاتصالات، الإعلام.... وغيرها، الاسكندينافية في القارة الأوروبية بتأسيس هذه التجربة القائمة على الديمقراطية التشاركية منذ عدة عقود، التجربة **السويسرية** المسمّاة **الديمقراطية شبه المباشرة** *Démocratie Semi Directe*، والتي أنشأت صندوقا لدعم مشاركة السكان في لجان مجالس الأحياء والجمعيات أو تشكيل مجموعات موكّلة بتقديم العرائض *Petition Group*، لإتاحة الفرصة لمشاركة أوسع للمواطن في تدبير الشأن المحلي العام، وتجربة "**سياسة المدينة" أما في فرنسا**، وبعد إقرار قانون سنة 2002 لمفهوم ديمقراطية القرب التي **سميّت بالديمقراطية الجوارية** *Démocratie de Proximité*، التي تتيح لسكان المدن أن يشكلوا مجالس المدينة للتعبير عن آرائهم حول التنمية المحلية.[1]

وترمي هذه الديمقراطية الى تحقيق جملة من الأهداف:[2]

– جعل المؤسسات الديمقراطية أكثر إدماجية.

– توسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية عبر تعظيم وتفعيل مشاركة كل المواطنين في صنع القرارات من دون الاعتماد الكلي على النواب المنتخبين أو اختزال الديمقراطية في عملية الاقتراع.

– كما تهدف أيضا الى تجاوز، وبشكل أساسي، مشكلة التمثيل في الديمقراطية الليبرالية، وتحاول أن تضمن المشاركة الشعبية دون الانزلاق بها في مطبات سابقتها من خلال وضع مجموعة من الآليات الشعبية التي تضمن المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار.

2– أسباب اللجوء لتبني الديمقراطية التشاركية.

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت الى البحث عن توجه جديد وبديل يفعل مشاركة المواطنين التي باتت حبيسة التمثيل النيابي ولعل أهمها مايلي:

- إن الأخذ بالديمقراطية التشاركية والدعوة إليها جاء نتيجة الانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية سواء من الناحية المحلية أو البرلمانية، خاصة أن دور الناخب ينتهي بمجرد عملية الانتخاب ولقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل هذا النموذج خلال فترة السبعينات في مدينة مونتي أليغرو البرازيلية التي تشكل نموذج راق في الديمقراطية التشاركية وبعدها انتقلت عملية التطبيق إلى الدول الأوربية خلال فترة الثمانينات خاصة في بريطانيا وأطلق عليها مصطلح الديمقراطية

[1] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب – ،في الموقع:
http// :www.Nador .com a 5116html&description

[2] يونس موستف، الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث، أراء ومناقشات، المستقبل العربي، ص.146.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

التداولية وكذا ألمانيا من خلال مدينة برلين، أما فرنسا فلقد استعملت مصطلح **الديمقراطية الجوارية** وأصدرت قانون سنة2002 الذي جعل من الديمقراطية التشاركية ذات بعد محلي أي تطبق على المستوى المحلي.[1]

- تحاول مقاربة الديمقراطية التشاركية أن ترمّم العجز الذي تفرضه نتائج العملية الانتخابية في خلق مجالس تمثيلية لا تتناسب بالضرورة ورأي الأغلبية المطلقة، إضافة إلى حلّ معضلة كون المواطن مستغلا بصوته الذي أدلى به وقتيّا وموسميّا، دون أن يكون له الحقّ في متابعة القضايا التي تمسّ واقعه اليومي بالنقد أو المساءلة والرقابة، حيث تحولت حقوق المواطن السياسية إلى حقوق انتخابية موسمية وليست حقوقا مستمرة ومباشرة تمكنه من نقد خيارات التدبير والتسيير المحلي عن قرب.[2]
- كل هذا وضع الديمقراطية أمام ضرورة التكيف مع الواقع والأزمات التي باتت تعيشها، وكان من الضروري إعادة تحديد مبادئها وأولوياتها من أجل إعادة الثقة في نفوس الشعوب.[3]
- إن الديمقراطية التشاركية كمعطى فرضته بيئة القانون الإداري والدستوري الجديدة. لتعالج واقع الممارسة الديمقراطية في المجتمعات النامية في ظل التخلف الواضح للبرلمانات والبنيات السياسية والاقتصادية والثقافية والتغييب الممنهج للمواطن عن المشاركة في الشأن العام المحلي.
- وإذا أخذنا البرازيل كنموذج في تطبيقها لأهم ما جاءت به الديمقراطية التشاركية وهو فسح المجال للمواطن بالمشاركة في جميع مجالات الحياة السياسية، والاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى، فبالإضافة الى مجالس الإدارة تبرز تجارب الموازنة التشاركية في الإدارة المحلية، وتعتبر هذه العملية أوسع لتحديد السياسات العامة لأنها لا تقوم بجمع ممثلين سويا داخل مجلس فحسب بل يجمع الجمهور المعني من حي أو منطقة معينة ويركز غالبا على قرارات الاستثمار في الأشغال العامة والجدير بالذكر، هو التقدم الذي حدث مؤخرا على صعيد المبادرات الفيدرالية فقد تم إعادة تشكيل وتكوين المجالس كما تم تأسيس دواوين مظالم، وعقدت مؤتمرات ومشاورات عامة من أجل توسيع المشاركة المجتمعية للمشاركة في صياغة ورقابة وتقييم السياسات العامة على مستوى الحكومة الفيدرالية.[4]

3– مستلزمات بناء الديمقراطية التشاركية:

هناك مجموعة من الركائز والمستلزمات التي يتحتم تجسيدها حتى يمكننا بناء ديمقراطية تشاركية فعلية أهمها:

- **تأكيد سيادة الشعب وسلطته:**

[1] نجيم مزيان، مرجع سابق الذكر.

[2] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، مرجع سابق الذكر.

[3] Gathe Cagé et Julia Cagé, *«Crise de la démocratie représentation et invention démocratique,», Dossier* (Mars 2007), p. 3.

[4] محمد العاني، وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية، أوراق وبحوث تصدر بصفة غير دورية، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، ص.08.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

وهذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة والشرعية، وبالتالي فإن الحكومة مسئولة أمام ممثلي المواطنين، وهي رهن إرادتهم، كما لهم الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية[1]

- **التعدد التنظيمي المفتوح:**

أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيد وهي آلية متعلقة بالنظام الحزبي، وتعتبر واسطة بين الحاكم والمحكوم، وتحد من احتكار السلطة من طرف فئة معينة.

- **تعميق مفهوم المواطنة:**

وهو مؤشر مهم، فالمواطنة هي شعور دائم ولصيق بالفرد يجعله ملتزما بالمسؤولية اتجاه الغير الذي يقاسمه العيش على أرض واحدة .هي الوطن الذي يوفر له مساحة من الحرية والإبداع في جو مملوء بالأمان والاستقرار والنظام وبالتالي ينم لدى هذا الفرد شعور يدفعه إلى الاجتهاد والعمل على سلامة هذا الوطن واستقراره ووحدته واندماجه كما أنها تمكن الفرد من الحصول على قدرات مادية ومعنوية تؤهل للمشاركة في انجاز مهام المواطنة كالمشاركة في فعليات الحياة السياسية.[2]

- **تحقيق العدالة الاجتماعية:**

التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية والديمقراطية التشاركية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو وهذا عكس ما يحدث في الدول التسلطية ،التي تتميز بانعدام العدالة التوزيعية لأنها تستبعد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات، لذا فالطبقات المحرومة سياسيا هي كذلك محرومة اقتصاديا، ومع انتشار الحرمان واتساع دائرة الفقر ،لا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ذلك أن المساواة والعدالة الاجتماعية تعدان مستلزمين أساسيين من مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي.

- **التداول على السلطة :**

والذي يعني أن الوصول إلى السلطة أو التنحي عنها رهن بإرادة المحكومين ،وهي بالتالي ترفض نمط احتكار الحكم من قبل الحزب الواحد أو الفرد الواحد، كما تمنع استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على السلطة إلا ما كان دفاعا عن النفس، والإيمان بحق المجتمع المدني في اختيار حاكميه على مستوى السلطة التنفيذية أو اختيار ممثلة على مستوى السلطة التشريعية.[3]

---

[1] إبراهيم لونيسي، التجربة الديمقراطية في الوطن العربي ،الجزائر نموذجا 1952 -1992، أطروحة لنيل شهادة ***الدكتوراه*** في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2004 ،ص. 01.

[2] زكرياء حريزي، مرجع سابق الذكر، ص، 37.

[3] ناجي عبد النور، دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية، دفاتر السياسة والقانون، ع 1، ص،72.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد

ثانيا: مفهوم الحكم الراشد.

1- تعريف الحكم الراشد:

ظهر **مفهوم الحكم الراشد** (**Governance**)، في عام 1989م خاصة في كتابات البنك الدولي وفي إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور الحكومة من جانب أخر، حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.[1]

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان مفهوم **الحكم الراشد:** "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".[2]

ولأن الديمقراطية التشاركية تتم على المستوى المحلي لا بد من توضيح معنى الحكم الراشد المحلي **يشير مفهوم الحكم الراشد المحلي** الى استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.[3] ويشمل **مفهوم الحوكمة الرشيدة المحلية** على مجموعة المؤسسات والآليات والمسارات التي تسمح للمواطنين ولمجموعات المواطنين بالتعبير عن اهتماماتهم واحتياجاتهم، وبفض خلافاتهم وبممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي،و يتطلب شراكة بين المؤسسات الحكومية المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان وتوفير المشاركة الشفافية، المسؤولية والمساواة لتحقيق التنمية المحلية، يتطلب الحكم المحلي تحويل السلطة إلى الوحدات الحكومية المحلية وكذلك الموارد اللازمة لدعم قدراتها للقدرة على العمل على أساس مؤسسات حساسة ومسؤولية حيال الاهتمامات واحتياجات المواطنين، هذه الجماعات المحلية على عاتقها حماية الديمقراطية وضمان المشاركة لجميع الأفراد والجمعيات كأطراف متساوية لضمان تحقيق التنمية المحلية.[4]

2- خصائص الحكم الراشد المحلي:[5]

---

1 عبد الكريم زهير الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص،9.

[2] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، في الموقع:

Http// :www.democracy-reporting.org

[3] عبد الكريم عاشور، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسنطينة، 2010م، ص 52.

[4] Hans Bjorn Olsen, Décentralisation et Gouvernance Locale, 2007, p8.

[5] بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، ع26، 2010، ص، 4.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

المشاركة: وتعني تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من اجل المساهمة في عملية صنع القرار.

المسائلة: حيث يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمسائلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

الشرعية : وهي قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات تستند الى حكم القانون والعدالة.

الكفاءة والفعالية: تعبر على قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد الى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين.

الشفافية: إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع أطراف المجتمع المحلي.

الاستجابة: وهي سعي الأجهزة المحلية الى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها.

المحور الثاني: نماذج ناجحة في تجربة الديمقراطية التشاركية.

أولا: تجربة فنزويلا:[1]

تعتبر فنزويلا أحد أهم النماذج الناجحة في تجسيد الديمقراطية التشاركية، وهي تعمل وفق عدة ممارسات ديمقراطية تتمثل في:

1- الاستفتاء العام :

يضمن الاستفتاء العام أن يقوم الشعب بتجاوز حكم الحزب بحيث يتمكن الشعب عند تحقيق شروط معينة (كأن ترفع عريضة موقعة من طرف عدد من المواطنين، أو يتم الخروج بتظاهرات ضد قرار اتخذته الحكومة) بحيث يتم الاستفتاء حول القرار إما لتثبيته أو إسقاطه.

2- المجالس المحلية:

هي نوع من البرلمانات المحلية تتشكل من رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي ورؤساء مجالس المناطق وممثلي مجموعات الأحياء وممثلي منظمات المجتمع المدني الأخرى في المنطقة والتي تمثل القطاعات المختلفة كالأندية الشبابية وممثلي قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات وكبار السن والأعمال والمعوقين وغيرهم .وفي هذا البرلمان المحلي يجب أن يكون عدد الهيئات المنتخبة (رئيس البلدية والمجلس البلدي والمنظمات المدنية) أكثر من باقي أعضاء المجلس بصوت واحد على الأقل، بينما يكون الانتساب للمجالس طوعياً لمن يرغب من ممثلي القطاعات، وتقوم هذه المجالس بتخطيط ومراقبة كل ما يرتبط بالسياسات الخاصة بالمجال المحلي .وهي بالتالي تقوم بمراقبة وضمان أن الهيئات المنتخبة

[1] يونس موستف، مرجع سابق الذكر، ص ص، 147،148.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

في المنطقة تقوم بواجبها على أكمل وجه وهي قادرة على محاسبة الهيئات المنتخبة، وإذا تم التلاعب بالتخطيط المتفق عليه أو البرامج التي تم انتخابهم على أساسها يمكنهم من حيث المبدأ عزلهم والتوجه نحو انتخابات جديدة لممثلين جدد.

3- التدقيق المالي الاجتماعي :

يحق بمقتضاه لأي مواطن أو مجموعة مواطنين، أن يطالب بتدقيق حسابات أي مؤسسة عامة، أو لبعض أو لجميع أنشطتها، وبهذا الشكل يتحول كل مواطن في الدولة إلى مراقب عام لعمل الهيئات العامة وبالتالي يتحول عمل هذه الهيئات إلى نوع من الشفافية المطلقة التي تضمن عدم تأثرها بعوامل الفساد.

4- جمعيات المواطنين:

وهي نوع من جمعيات مراقبة الأحياء التي تسعى إلى السهر على راحة من يسكنون بالحي ومتابعة قضاياهم في اللجان والمجالس الأعلى، ويعتبر الانضمام لهذه الجمعيات ملزماً لكل المواطنين، أي أن كل قاطني حي معيَّن لا بد لهم من أن ينتسبوا وينتظموا في جمعيات المواطن، يصبح كل مواطن في الدولة، من خلال هذا الشكل التنظيمي، جزءاً من تركيبة الدولة، فجمعيات المواطن تضمن أن كل مواطن ينتظم بتشكيل اجتماعي واحد على الأقل، بينما المجالس المجتمعية تأخذ على عاتقها التجمعات الأكبر وتساعد في التخطيط وتكون جزءاً من المجالس المحلية.

5- التعاونيات:

تشكل التعاونيات ضمانة إضافية للمواطن للتمكن من تجاوز وضعه الاقتصادي والتأكد من ضمان حياة مناسبة، وتشجع الدولة التعاونيات وتمنحها القروض والمنح لضمان التكافل الاجتماعي بين المواطنين ولضمان إزالة الفقر والقضاء على البطالة، ويمكن أن تشكل التعاونيات شكلاً انتخابياً آخر يساهم في التشكيلات التمثيلية المناسبة للمواطن والتي قد تكون مكوناً من مكونات التشكيلات الأخرى كالمجالس المحلية) البرلمانات المحلية.

ثانيا: البرازيل:

تعتبر البرازيل أهم النماذج في تطبيقها لأهم ما جاءت به الديمقراطية التشاركية، كما يطلق عليها بالديمقراطية الجوارية أو ديمقراطية القرب، والتي تهدف أساسا الى تقريب المواطن من الإدارة، وفسح المجال له بالمشاركة في جميع مجالات الحياة السياسية، والاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى، فبالإضافة إلى مجالس الإدارة تبرز تجارب الموازنة التشاركية في الإدارة المحلية، وتعتبر هذه العملية أوسع لتحديد السياسات العامة لأنها لا تقوم بجمع ممثلين سويا داخل مجلس فحسب بل يجمع الجمهور المعني من حي أو منطقة معينة ويركز غالبا على قرارات الاستثمار في الأشغال العامة والجدير بالذكر، هو التقدم الذي حدث مؤخرا على صعيد المبادرات الفيدرالية فقد تم إعادة تشكيل وتكوين المجالس

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

كما تم تأسيس دواوين مظالم، وعقدت مؤتمرات ومشاورات عامة من أجل توسيع المشاركة المجتمعية للمشاركة في صياغة ورقابة وتقييم السياسات العامة على مستوى الحكومة الفيدرالية.[1]

وتمثل تجربة الميزانية التشاركية لمدينة " **بورتو اليغري**"، التي بموجبها تقرر لجان للأحياء سلم الأوليات المحلية لترفعها إلى المستوى البلدي العام، وقد عملت هذه التجربة على إثبات أن تقليص التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة هما الأساس لاحترام حقوق الإنسان وتمتين أواصر التضامن بين الناس وبناء دولة متضامنة، كما أعطتهم شعوراً بالمساهمة في تسيير شؤونهم، وتحديد طبيعة حياتهم.[2]

المحور الثالث: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية وتفعيل ومشاركة المواطن على ضوء تطبيق مؤشرات الحكم الراشد.

أولا: فواعل الديمقراطية التشاركية في ضوء مؤشرات الحكم الراشد:[3]

1- المواطن:

هو فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فالمواطن مستهلك، وهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة لقطاع الخاص، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزا للخيارات التمثيلية، بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة، الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على الساكنة، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها والمعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته ***Citizen*** من الخدمة العمومية.

2- المجتمع المدني: *The Civil Society*

هو فاعل أساسي للنهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية وتأكيد الفاعلية السياسية *Political Efficacy* للمواطن، خصوصا بعد أن تأكد دوره في معرفة حاجيات ومتطلبات المجتمع المحلي، نظرا لاحتكاكه بواقع المواطن وقدرته الفعالة على متابعة وصياغة وتنفيذ المبادرات التنموية التي تحل مشاكل المجتمع، ومساهمة المجتمع المدني الهامة في تثقيف المجتمع بقضاياه التي تقترب من واقعه، ودعم التدبير العقلاني للموارد والمشاريع التنموية في إدارة الشؤون المحلية من خلال إظهار الأنماط التسييرية الأكثر تفضيلا *The most Preferential* لدى المواطن.

[1] محمد العاني، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص.08.
[2] يونس موستف، مرجع سابق الذكر، ص، 150.
[3] زكرياء حريزي، مرجع سابق الذكر، ص، 37.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

3- **القطاع الخاص: *The Private Sector***

فالقطاع الخاص هو فاعل أصبح إدماجه أكثر من ضرورة بعد فشل المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العمومية عن طريق أنمط وتوجهات تسيير غير صائبة، فمنحت هذه الآلية للشراكة مع القطاع الخاص فرصا حقيقية لتدبير المرافق المحلية عن طريق عقد الاتفاقيات التي تسهّل الشراكة والتعاون الشرعي وخلق أنماط من (الاقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الامتياز)، حتى يعود تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص، أكثر فعالية من الناحية التنموية، وبعيدا عن المزيد من الصراع المجتمعي وتضارب المصالح *Conflict of Interests*، أو سيطرة جماعات المصالح *Interest Groups/ Stakeholder*، والجماعات الضاغطة *Establishment Elits and Lobby* والنفوذ *Leverage*.

ثانيا: دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل مشاركة المواطن على ضوء تطبيق مؤشرات الحكم الراشد

تعتبر الديمقراطية التشاركية هي الأداة التي وظفتها الدول من أجل معرفة متطلبات المواطن بشكل مباشر دون وسيط وممثل حيث أصبحت رغباته وطموحاته لا تصل الى السلطات المعنية وذلك لطغيان المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وأصبح الممثل الذي يختاره المواطن لا يمثله على أكمل وجه، وعليه فان المبادئ التي جاء بها الحكم الراشد من شأنها تعزيز وتفعيل دور المواطن في عملية صنع السياسات والقرارات المختلفة التي تهمهم على المستوى المحلي وذلك من خلال:

1- توسيع دائرة المشاركة وإتاحة الفرص للمواطنين:

من خلال إشراك السكان، أن تؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة .فهي شكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية، ويمكن للآليات التشاركية أن تيسّر وصول الأشخاص الأكثر بعدا عن المواطنة إلى ممارستها، وهذا ليس فقط في معناها السياسي، بل أيضا في معناها الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بتيسير الاستماع إليهم وإشراكهم في حياة المنطقة.

وبإعادتها نسج الروابط الاجتماعية، تسمح الديمقراطية التشاركية باستعادة الثقة المتبادلة في حدها الأدنى، بين السكان والمسؤولين المنتخَبين والذين يمكن للديمقراطية التشاركية أن تعزّز مشروعيتهم .وتسمح الديمقراطية التشاركية في بعض الحالات بمكافحة التعصب، والتطرف والحد من الانطواء على الهوية بمنح المجموعات التي يمكن أن تميل إلى الاحتجاج الراديكالي(والعنيف أحيانا)ضد المنظومة حيزا للنقاش والتشاور من شأنه احتواء هذا الاحتجاج.

وأخيرا، في مقاربة أكثر ارتباط بالأبعاد السياسية، تسمح هيئات التشاور وإجراءات المشاركة بالذهاب إلى ما هو أبعد من الديمقراطية التمثيلية .فالديمقراطية التشاركية هي، بشكل ما، بيداغوجيا سياسية لتعلم المواطنة من خلال

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

الانخراط والمشاركة . ويجب أن يكون المواطنون المنخرطون في المنظومة التشاركية قادرين على صياغة رأي جماعي انطلاقا من مصالحهم الخاصة[1].

2– الشفافية:

ينبغي تحقيق حد أدنى من الشفافية، فلا يمكن للخواص أن يحاولوا التأثير على القرارات الإستراتيجية إلا إذا كانوا على علم بطريقة اتخاذها .على العكس من ذلك، يمكن للشفافية أن تنبع من المسار التشاركي، إذ يعتبر الوصول إلى الهيئات والإجراءات التشاركية شرطا ضروريا للحصول على بعض الوثائق والمعلومات.

وتتنوع وسائل الإعلام والاتصال المستخدمة في هذا الشأن:

- الإشهار حول اجتماعات المجالس المحلية التداولية.
- عمليات الأبواب المفتوحة التي تسمح بتقديم أنشطة البلدية ومشاريعها ومناقشة الموضوعات المتعلقة بالحياة المحلية، مع تحديد مشاغل المواطنين وانتظاراتهم.
- تقارير حول المدة الانتخابية تنظم في شكل اجتماعات علنية يقوم خلالها المنتخبون باستعراض الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الحملات الانتخابية، والحصول على آراء المواطنين أو الجمعيات في أنشطتهم.
- المجلات البلدية، والإذاعات أو القنوات التلفزية المحلية، ومواقع البلديات على شبكة الإنترنت مع إدراج بنوك معلومات، والمنتديات، أو أيضا البث المباشر لاجتماعات لمجالس البلدية.[2]

3– المساءلة الاجتماعية:

تعتبر المساءلة أسلوب من أساليب الادارة، يشرك فيها المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية، في محاسبة أجهزة الحكومة عن قراراتها وأفعالها، لا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها.

وفي إطار المساءلة الاجتماعية يتم إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن أرائهم وعرض احتياجاتهم ومراقبة أفعال الجهات الحكومية خاصة ما تعلق منها بوضع السياسات، وإدارة الأموال العامة وتقديم الخدمات العمومية، كما تسمح المساءلة الاجتماعية للمواطنين بالتعبير عن رضاهم من عدمه عن الأداء الحكومي والخدمات المقدمة، الأمر الذي يدفع نحو زيادة كفاءة الأداء لدى الجهات الحكومية وتعزيز الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة.[3]

---

[1] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مرجع سابق الذكر.

[2] المرجع نفسه.

[3] بومدين حسين، أوجامع إبراهيم.، تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين من أجل تحسين الخدمات العامة المحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، ع3،2013،ص192.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

4- الكفاءة والفعالية:

تشير الكفاءة والفعالية كأحد أهم معايير الحكم الراشد إلى نوعية الأداء الذي يعتبر من أهم الوظائف الادارية، والذي يعكس مسؤولية الأجهزة المحلية عن إدارة الموارد العامة المحلية بكفاءة وفعالية وتقديم الخدمات العامة للمواطن المحلي ذات النوعية، وتشجيع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تهدف أساسا الى تحقيق تنمية مستدامة شاملة، تمس جميع الجوانب التي تحقق الحياة الكريمة للأفراد.

5- الاستجابة:

وهي أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي، خاصة الفقراء منهم والعمل على إشراكهم عبر فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إطار تسوده قيم الديمقراطية التشاركية والشفافية والتعاون بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي وكذلك القطاع الخاص المحلي.[1]

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الديمقراطية التشاركية وجدنا أن العديد من الدول ولاسيما من خلال النماذج التي قمنا بعرضها فهناك الكثير من الدول الغربية التي بدأت تتجه نحو تجسيد هذا النوع من الديمقراطية والذي يعتبر تطورا حقيقيا للديمقراطية الكلاسيكية حيث تعتبر المشاركة المباشرة للمواطن في رسم السياسة العامة وصنع القرارات السياسية المختلفة وتدبير الشؤون العامة المختلفة للدولة آلية جديدة لتكريس مختلف المبادئ التي جاء بها الحكم الراشد، والتي تضمن تحقيق العدالة بين المواطن وتكريس مبدأ الشفافية الذي يضفي طابع الشرعية على النظام.

جاءت الديمقراطية التشاركية كبديل جديد لحل الأزمات التي وقت فيها الديمقراطية الكلاسيكية، فهي ظهرت نتيجة الانتقادات المتكررة التي وجهت للنظام النيابي نظرا لتراجع دوره التمثيلي للشعوب، ولعل ما تعيشه الشعوب العربية اليوم لدليل قاطع على ذلك لان وعود النواب أو الممثلين الذين يختارهم المواطن أصبحت وعود مناسبات تتزامن والمواعيد الانتخابية وتختفي بمجرد انتهاء الانتخابات.

إن الديمقراطية قابلة لتجديد والتصحيح وهي تساير التغييرات الحاصلة في البيئة السياسية، وهي قادرة على التكيف مع المتغيرات السياسية فبمجرد فشل الديمقراطية النيابية بدأت شرعية النظام الديمقراطي تهتز فظهرت الديمقراطية التشاركية كآلية جديدة لإرضاء الشعب وذلك من خلال منحه فرصة التعبير عن رغباته وطرح انشغالاته بصفة مباشرة ودون وسائط، وبالتالي فهي تجدد مصدر الشرعية.

[1] أحمد باي ،رؤوف هوشات، المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع10، 2017، ص، 276.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد

الديمقراطية التشاركية تنمي المشاركة السياسية لان المواطن يبادر بصفة مباشرة في عملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات المختلفة، مقارنة مع النظام النيابي نجد عزوف نظرا لتراجع الثقة بين المواطن وممثليه في المجالس النيابية وهذا راجع لمخالفته للعود السابقة مقابل الحصول على صوته.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- الكايد عبد الكريم زهير، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

المجلات:

1– العاني محمد، وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية، أوراق وبحوث تصدر بصفة غير دورية، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع.

2- باي أحمد، هوشات رؤوف، المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع10، 2017.

3- بومدين حسين، أوجامع إبراهيم، تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين من أجل تحسين الخدمات العامة المحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، ع3،2013.

4- طاشمة بومدين، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، ع26، 2010.

5- موستف يونس، الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث، أراء ومناقشات، المستقبل العربي.

6- عبد النور ناجي، دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية، دفاتر السياسة والقانون، ع 1.

رسائل جامعية:

1– حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا–، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010،2011.

2- لونيسي إبراهيم، التجربة الديمقراطية في الوطن العربي ،الجزائر نموذجا 1952 –1992، أطروحة لنيل شهادة ***الدكتوراه*** في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2004 .

3- عاشور عبد الكريم، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسنطينة، 2010.

مراجع باللغة الأجنبية:

1– Bjorn Olsen Hans, Décentralisation et Gouvernance Locale, 2007.

2- Cagé Gathe et Cagé Julia, *«Crise de la démocratie représentation et invention démocratique,», Dossier* ,Mars 2007.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

مواقع الانترنيت:

1– بن الشيخ عصام، سويقات الأمين، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب –في الموقع:
http// :www.Nador .com a 5116html&description

2- مزيان نجيم، المقاربة التشاركية في مجال التشريع، في : ***http// :www.nador .com a 5116html&description***

3- تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، في الموقع:

Http// :www.democracy-reporting.org

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية